جامعـــــــــة العربي بن مهيدي-أم البـواقـــــــي
معهد تسيير التقنيات الحضرية
التصحيح النموذجي لإمتحان مقيـــاس: التشريع الحضري 01
السداســي الأول
السنة الجامعية 2026/2025

جواب رقم 01:
أهمية التشريع:
التشريع هو أهم المصادر الرسمية للقانون و إن كان العرف هو أقدم مصادره و مكانته منذ القدم حيث كان في المرتبة الأولى كمصدر للقانون وقتا طويلا حيث يمكن القول أن العصور القديمة هي عصور العرف والدين أما التشريع فكان تواجده ضئيلا أو شبه منعدم إلا أنه في ضل التطورات التي وقعت للمجتمعات وتقدم البشرية و إتساع نطاق العلاقات الاجتماعية بينهم وكثرتها وتشابكها ورسوخ فكرة الدولة ما يتطلب وفرة في القواعد القانونية التي تحكمها أدى بالتشريع إلى أخذ الصدارة بإعتباره مصدرا سريعا من حيث الوضع و الصياغة يستطيع أن يقوم بالدور الذي يلعبه العرف و أكثر من ذلك.
ومما ساعد التشريع على إحتلال هذا المركز أيضا هي تركز السلطة التي تشرعه في يد الدولة التي تتدخل في تنظيم العلاقات والروابط بين أفراد المجتمع.

جواب رقم 02:
عرف المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي ب: ذلك المخطط الذي يحدد بالتفصيل وفي إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق إستخدام الأراضي والبناء عليها (المادة 31 من قانون 29-90 المعدل والمتمم)
فهو أداة من أدوات التعمير تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء في اطار احترام القواعد التي ضمنها PDAU يتم إنجازه على مستوى البلدية من اجل تنظيم وتوجيع استعمال الأرض طبقا لاحكام القانون 29-90 كما يمنح قرارت التعمير على أساسه ويكتسب قوة القانون وهو قابل للمعارضة أمام الغير ويشكل مرجعا تنظيميا للسلطات العمومية المحلية.

جواب رقم 03:
أهداف قانون العمران:
- تحديد القطعة الأرضية القابلة للتعمير في نوعيتها وموقعها وتنظيم كيفيات إستغلالها
- تحديد القواعد العامة التي يجب أن يستجيب لها تشييد البنايات
- وضع قواعد وإجراءات لتنظيم وحماية مجالات الإستعمال حيث يحدد مقاييس شغل الأراضي سواء بالمنع أو فرض أشكال معينة لإستغلال الأراضي كما أن مراقبة إحترام هذه المقاييس ضمنها اليات كالرخص والشهادات وهي وثائق إدارية تسلمها الإدارة المحلية.
- تنظيم حركة التوسع العمراني للمدن والقضاء على البناء الفوضوي
- تحقيق التوازن الجهوي والمحلي في التمركز العمراني في مناطق دون أخربوبالتالي القضاء على الإختلال العمراني ومحاربة إكتظاظ المدن على حساب الأرياف.

عموما هو يهدف إلى حفظ النظام العام العمراني والنظام العام الجمالي (جمال ورونق المدينة)

جواب رقم 04:
بدأت تظهر **ملامح تشريع عمراني جزائري مستقل بعيدا عن القوانين الموروثة** من الإستعمار **بداية السبعينيات** ، متمثلة في **قوانين وأدوات جديدة** بحيث تمثلت في:

- **قانون تهيئة الأوساط الحضرية** وذلك وفق **الأمر رقم 67-24** المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتعلق بإعداد **مخطط العمران الرئيسي.**
- **قانون السيطرة على العقار الحضري** الذي سمي **بقانون الاحتياطات العقارية 74-26**
- **مخطط العمران الرئيسي : PUD**
- **مخطط العمران المؤقت: PUP**
- **مخطط التفصيل: PDD**
- **مخططات إعادة الهيكلة: Plan de Restruction**
- **برنامج التجهيز الحضري ومخطط التحديث:PMU**
- **برامج التعمير ومناطق التعمير حسب الأولوية**

الأستاذة: لرقط مليكة